GEGN.2/2023/94/CRP.94

10 April 2023

Arabic

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية
دورة عام 2023
New York, 1 – 5 May 2023
البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*
المنافع الاجتماعية والاقتصادية ودعم التنمية المستدامة
والتدابير المتخذة والمقترحة للتنفيذ

تفعيل أسماء الأماكن في الخدمات الجيومكانية الرقمية لدعم أهداف التنمية المستدامة

ملخص**

يعتبر اتساع الرقعة الجغرافية للمملكة العربية السعودية لاعبا أساسيا في التنوع الطبيعي لها، والذي يسهم بدوره بشكل كبير في تشكيل ثقافتها، غير أن هناك أعراف وتقاليد خاصة بكل منطقة تنعكس على طبيعة الحياة الاجتماعية للسكان بكل تفاصيلها، وبطبيعة الحال فإن انتقاء الأسماء المكانية يمثل جزء لا يتجزأ من هذه الثقافة الأصيلة، ومن هنا فقد كانت الخارطة الجغرافية للمملكة زاخرة بالكثير من الأحداث التي لجأ إليها سكان المناطق في كثير من الحالات خلال عمليات التسمية .

اليوم وقد أصبح الجميع على علم بأهمية الأسماء الجغرافية في التوثيق والتخطيط وبرامج التنمية والإحصائيات للسكان والتعداد، فهي توفر مزايا اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن هذا المنطلق، وفي إطار الجهود الوطنية لحفظ وتوثيق الأسماء الجغرافية بالمملكة الذي تشرف عليه اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية بالمملكة العربية السعودية، وفي إطار الخطوات التنفيذية التي تقوم بها الجهات ذات العلاقة ومنها وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، مع ما لديها من مهام واختصاصات في هذا المجال، فإن هذه الورقة ستسلط الضوء على المحاور التالية:

الجهود المبذولة في تسمية الأحياء والشوارع والميادين في المناطق الحضرية بما يراعي التوثيق المكاني للأسماء الجغرافية في تلك المناطق والمرتبطة بالأحداث التاريخية أو الأحداث المهمة أو تمثل علامات مرتبطة بالطبيعة الجغرافية للمكان وتضاريسه، وبصفة عامة سيتم في هذا المحور تسليط الضوء على الأنظمة والتشريعات والحوكمة لآلية اختيار أسماء تلك المعالم الحضرية والتي تحدد الضوابط الوطنية في هذا المجال .

تفعيل التقنيات الحديثة والاستفادة منها في النشر الجيومكاني للأسماء الجغرافية المرتبطة بالمعالم الحضرية، كأسماء الأحياء والشوارع والميادين، حيث يساهم هذا النشر ضمن الخدمات الرقمية المتقدمة على ترسيخ تلك الأسماء ضمن ملايين العمليات والإجراءات وتعزيز استخداماتها، مما يساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في جوانب مساهمة تلك المسميات في عمليات الاستدلال والوصول على المواقع لتصبح بذلك محوراً رئيسياً وله أهمية بالغة وبنية تحتية رئيسية لتقديم الخدمات العامة وخدمات الطوارئ وحفظ الأمن ومعالجة مختلف قضايا التنمية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الخدمات البريدية وخدمات النقل وتوصيل الطلبات بصفة عامة ،، ومطلباً رئيساً للمضي قدماً نحو تطوير الحكومة الرقمية وخدمات التجارة الإلكترونية، وسوف ينعكس على جميع فئات المجتمع ويساهم في تسهيل حياتهم، كما أن لتحديد تلك الأسماء ونشرها أهمية بالغة في أعمال التخطيط المكاني وذلك عبر حساب المؤشرات المكانية الحضرية وبخاصة فيما يتعلق بمؤشرات المسطحات الخضراء والساحات والحدائق والأماكن العامة والصحة والتعليم والطاقة ومصادر المياه والبنى التحتية ومنها المساهمة في دعم متخذي القرار لاتخاذ قراراتهم في الرفع من جودة الحياة وتحسين المشهد الحضري في تلك التجمعات السكانية .

عرض عن منصة الخرائط الحضرية التفاعلية، وآليات التكامل الجيومكاني فيها مع الأسماء الجغرافية، وربط تلك الأسماء مع مختلف طبقات الخرائط، بهدف توثيق هذه الأسماء ضمن منظومة خدمات القطاع البلدي والسكني بالمملكة، بالإضافة لبقية الخدمات المقدمة من الشركاء، كتوثيق الأسماء في الصكوك أو لدى مزودي خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد وغيره، وبالتالي أهمية تكامل الأسماء في هذه الخرائط التفاعلية وما تلعبه من دور حيوي وهام في تسهيل عمليات الاستدلال والوصول للمواقع، بالإضافة لدورها المحوري في دعم اتخاذ القرار.

المقالة بالكامل:

**أعد الملخص علي بن حسن بخيت، كيل الوزارة المساعد للتنمية المكانية وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان - المملكة العربية السعودية_ عضو اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية

مقدمة:

بدايةً، كانت الرسومات الوصفية بمثابة آلية لتحديد الأماكن والوصول إليها، وكانت هذه الرسومات تحتوي على الأسماء الجغرافية الرئيسية والمعالم الرئيسية على الأرض مثل الخدمات والمساجد والمدارس والأسواق والمباني الرئيسية، ولا شك بأن هذه الطريقة لا يمكن الاستمرار بها في ظل ما تشهده المجتمعات الحضرية من تنمية بشرية كبيرة وتوسعات عمرانية هائلة.
وفي ظل غياب وسائل تحديد المواقع المكانية بدقة عالية من خلال نظام شامل ومتكامل يشمل تسمية الشوارع والأحياء والميادين والمرافق العامة فإن التواصل بين الناس بعضهم البعض بات صعباً للغاية، وتواصل مؤسسات الخدمات العامة ومؤسسات الأعمال مع المستفيدين والعملاء سوف يواجه صعوبة بالغة لتقديم الخدمات للمجتمع، وعليه فإن غياب تلك المحددات يمثل تحدياً اجتماعيا واقتصاديا، ولذا فإن تسمية المعالم الحضرية ووضع البيئة التنظيمية والتشريعية لها وربط هذه المسميات بالإضافة للأسماء الجغرافية بالخدمات، بات يمثل بنية تحتية رئيسية لمعالجة تلك التحديات، وبخاصة مع ما تشهده المملكة العربية السعودية (التي تقدر مساحتها بأكثر من مليوني كيلو متر مربع يسكن فيها أكثر من أثنين وثلاثون مليون نسمة) من تنمية حضرية متسارعة.
على صعيد الإدارة المحلية للمدن، فإن وجود الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية كأسماء الأحياء والشوارع والحدائق والميادين يعتبر جزءً لا يتجزأ من الهوية القانونية للأفراد باعتبار تلك الأسماء جزءاً من عناوين الأشخاص بصفتهم الفردية أو الاعتبارية، وقد أكد على أهمية ذلك العديد من المنظمات الأممية والإقليمية منها على سبيل المثال لا الحصر مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة، والإتحاد البريدي العالمي (UPU) كما جاء في نشرة (عنونة العالم ،، عنوان للجميع)، والإتحاد الأفريقي (AU)، والمنظمة الدولية للمعايير (ISO)، والإتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وبرنامج الأمم المتحدة للتطوير (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات (UN- HABITAT)، والبنك الدولي (WB). وكذلك إن غياب تأصيل الأسماء ضمن عناوين الأشخاص سيعتبر عائقاً رئيساً في المضي قدماً لتقديم خدمات الحكومة الرقمية، كما سيحد من الجهود الحثيثة للإحصاء والتعداد السكاني التي تكلف الكثير من الجهد والوقت والمال في ظل غياب العنونة، وبالتالي سوف يؤدي إلى صعوبة التخطيط في شتى المجالات.
وعلى الصعيد الاجتماعي فإن وجود المسميات للمعالم الحضرية سوف يمثل داعماً لتقديم الخدمات العامة مثل خدمات المياه والكهرباء والبريد والاتصالات والخدمات البلدية والصحية والبيئية وخدمات الطوارئ، وتقديم الخدمات الأمنية لحفظ الأمن والاستقرار للمجتمعات.
كما إن وجود مسميات المعالم الحضرية سوف يدعم جهود الجهات المعنية بالصحة والبيئة في مكافحة انتشار الأمراض المعدية والقضاء عليها.
وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن وجودها سوف يسهل عمليات حفظ الأصول من الأراضي والممتلكات لإصحابها بشكل آمن، وبالتالي سوف يمثل دعماً واضحاً للمنظومة الاقتصادية ويزيد من فرص الاستقرار الاقتصادي، إذ إن حفظ حقوق الملكية للسجلات العقارية تتطلب تحديد مواقعها داخل المناطق الحضرية بهوية مكانية واضحة للعقارات.
وبلا شك أن الأعمال التجارية سوف تحرز تقدماً ملموساً في ظل توفر الأسماء الجغرافية ومسميات المعالم الحضرية، حيث سيتسنى للتجار معرفة مواقع عملائهم والتوسع والانتشار فيها. وبالتالي سيكون من السهل تعزيز فرص زيادة التبادل التجاري المحلي والدولي بين التجار والمستهلكين، وحيث يشهد العالم تطوراً مذهلا ومتسارعاً في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فإن وضوح تلك المسميات وتأصيلها ضمن العناوين سوف يكون سبباً رئيسياً في نمو التجارة الإلكترونية.

ولذلك بات من الواضح أن تأصيل استخدام الأسماء الجغرافية ومسميات المعالم الحضرية يعد أمراً بالغ الأهمية لمعالجة مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وسوف ينعكس توفرها على جميع فئات المجتمع ويساهم بشكل ملحوظ في تسهيل حياتهم، وبالتالي ينعكس إيجاباً في خلق بيئة تتمتع بدرجة عالية من الرفاهية والتطور الاجتماعي والاقتصادي المستمر وتتمتع بأعلى درجات الأمن والاستقرار.

وفي هذا الإطار، فقد أدركت المملكة العربية السعودية مبكراً أهمية توفير مسميات للمعالم الحضرية ضمن المدن، حيث لن تقتصر أهميتها على مجال أو استخدام محدد بوصفها سلعة وطنية عامة، إذ ستمثل هذه الأسماء أهمية بالغة وبنية تحتية رئيسية لتقديم الخدمات العامة وخدمات الطوارئ وحفظ الأمن ومعالجة مختلف القضايا التنموية والاجتماعية والاقتصادية، ومطلباً رئيساً للمضي قدماً نحو تطوير الحكومة الرقمية وخدمات التجارة الإلكترونية، وسوف تنعكس على جميع فئات المجتمع وتساهم في تسهيل حياتهم.
وعليه، فقد قامت باستصدار الأنظمة والتشريعات اللازمة لتمكين الأجهزة التنفيذية من القيام بواجباتها حيال توفير التسميات للمعالم الحضرية بمختلف مناطق المملكة، مع العمل على تنفيذها على أرض الواقع وضمان تفعيلها في كافة الاستخدامات الحكومية الرسمية، بالإضافة لتوفيرها كسلعة وطنية عامة تدعم مختلف الاستخدامات من الأفراد والقطاع الخاص أو بقية القطاعات.

أهمية تفعيل الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية لأهداف التنمية المستدامة:

إن وجود الأسماء الجغرافية بالإضافة لأسماء المعالم في المناطق الحضرية، مع تفعيلها في السجلات الوطنية للسكان والخدمات ضمن العناوين، قد حقق حتى الآن العديد من النتائج المميزة التي كانت لها تأثيراتها الإيجابية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمن والسلامة والتنمية المستدامة بصفة عامة.، وبفضل توفير تلك الأسماء كسلعة وطنية عامة، فقد أتيح للجميع سواءً جهات حكومية أو منظمات أو مؤسسات أو أفراد من تحقيق فوائد لا يمكن حصرها في مختلف المجالات، وعليه فيمكن التنويه عن أهمية تفعيل الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية في مدن المملكة في المحاور التالية:

إدارة المدن:

الإدارة المحلية للمدن تتكون من قطاع عام ممثل بالجهات الحكومية التي تدير الموارد بطريقة شمولية ومسؤولية لتلبية احتياجات المواطنين. وحتى تعمل الإدارات المحلية على تنفيذ دورها بشكل صحيح، فهي بحاجة إلى قاعدة بيانات موثوقة يمكن من خلالها صناعة القرار وتوجيه المؤسسات والتواصل معهم. بيانات الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية تعد أحد الطرق لتحسين تطبيق السياسات ومقدرة الإدارات المحلية في تحديد هوية المواطنين، وتعزيز سيادة القانون، ودعم الحكومة الإلكترونية.

ولا شك بأن مسألة تحديد هوية المواطنين وتعزيز سيادة القانون، وتطبيق الحكومة الرقمية والتجارة الإلكترونية كلها ملامح لإدارة جيدة مدعومة من بنية تحتية لقواعد بيانات سجلات الأسماء الجغرافية.

في ظل توفر قواعد البيانات الخاصة بالأسماء الجغرافية، وارتباط تلك الأسماء بالعناوين، وبفضل الإجراءات الرسمية المرتبطة بتقديم الخدمات الحكومية، فقد قام السكان بالمملكة العربية السعودية من تسجيل الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية التي يعيشون بها ضمن بيانات هوياتهم

الوطنية، فقد أرتبط كل فرد من أفراد المجتمع بالأسماء الخاصة بهم، وقد أصبحت تلك الأسماء جزء لا يتجزأ من هويته القانونية التي يترتب عليها من خلاله كامل الحقوق والالتزامات والمسئوليات الاجتماعية.

كما يعتبر وجود الأسماء الجغرافية ضمن سجلات خدمات التسجيل العقاري يعتبر أداة رئيسية لحفظ الحقوق الأراضي والممتلكات لأصحابها.

التخطيط والتنمية الحضرية:

على مدى العقود القليلة الماضية، شهدت المملكة العربية السعودية نمواً سريعاً للمناطق الحضرية (المدن) بفضل ما شهدته هذه المدن من تنمية عمرانية واقتصادية خلقت عدد متزايد من فرص الأعمال وأدت إلى توافد عدد كبير من العاملين من مختلف دول العالم.

يتطلب التخطيط الحضري المستدام تقييما دقيقاً لهذا الحاضر، مع دراسة الاحتياجات المستقبلية للسكان في المناطق التي شهدت نمواً سريعاً لم يراعي التنظيم المثالي على وجوه الخصوص، وبالتالي تساهم أسماء المعالم الحضرية في إدارة معلومات المواقع المكانية ورسم الخرائط بالإضافة لجمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية عن تلك المناطق.

أن وجود الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية ضمن مناطق مكانية محددة، يساعد الحكومات كبنية تحتية مهمة بالارتقاء بهذه التحديات الحضرية عن طريق تحديد الأراضي وضمان التواصل مع المواطنين. ولدمج المجتمعات المحلية في الخطة الحضرية، يجب تنظيم المناطق المأهولة بالسكان مع وضع التنظيم الأفضل لاستخدامات الأراضي في تلك المناطق بشكل فعال أكثر للاستدامة، وكذلك تساهم الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية في المبادرات الأخرى مثل إدارة معلومات المواقع المكانية، رسم خرائط المناطق، وتقديم المعلومات عن المناطق الحضرية بصفة عامة المشتملة على بيانات التعداد السكاني والسكني، والتي يتم منها قياس المؤشرات الحضرية في نطاق تلك المناطق، وبالتالي التخطيط الأمثل لتوفير وتوزيع أكثر كفاءة وتطوير للبنى التحتية للطرق وشبكات الاتصالات والمياه والكهرباء والصرف الصحي، وتوزيع الخدمات الأساسية للتعليم والخدمات الصحية وغيره.

توفير السلم الاجتماعي:

إن المعلومات الجيومكانية، ومن ضمنها الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية تؤمن للحكومات الآلية للتعريف والتحديد والتواصل مع المناطق النائية من أجل دمجهم ضمن النطاق الحضري.

لذلك فإن تفعيل الأسماء الجغرافية، مع تسمية وتفعيل أسماء المعالم الحضرية قد أتاح لجميع الأجهزة بالمملكة العربية السعودية من الوصول دوماً إلى بيانات تفصيلية للأوصاف والتقييمات الخدمية في إطار حدود كل اسم، وبالتالي فقد ساهم ذلك في تحديد المناطق الحيوية والمناطق الأكثر ازدحاما ومواقع حدوث الجرائم والأزمات، كما ساهمت منظومة الخدمات في هذا الجانب إلى تحسين الحركة المرورية بشكل ملموس، من خلال التطور الذي شهده قطاع النقل والإمدادات بشكل عام، وكذلك تطور تنقل الأفراد باستخدام هذه المسميات في الأنظمة الملاحية التي تعتمد عليها بشكل رئيسي.

التجارة والاستثمار:

إن تعزيز الموثوقية في العمليات التجارية والاستثمار على المستوى الوطني والدولي، يتطلب تحديد دقيق لمواقع المنتجين والمستهلكين، وبالتالي فإن توفر بيانات أسماء الأماكن ضرورة لدعم العمليات التجارية بتحديد مواقع الشركات وضمان الوصول إلى العملاء، وحفظ البيانات وتسهيل العلاقات مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

بيانات أسماء الأماكن المشتملة على الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية يمكن أن يوفر وسيلة هامة لتمييز وتحديد موقع الأعمال التجارية، وبالتالي جذب العملاء، مع إمكانيات كبيرة في التسويق المباشر للفئات المستهدفة من العملاء، ويعد وجود تلك الأسماء عنصراً رئيسياً في تقديم الخدمات اللوجستية للنقل والتوصيل وتقديم الخدمات البريدية.

كما أن وجود بيانات أسماء الأماكن يمثل أهمية في تنمية السياحة للدول، ورغم أن ذلك قد لا يمثل أهمية للسكان المحليون الذين لديهم معرفة بطبيعة بلادهم ومعالمها السياحية، إلا ان السياح من الخارج عادة ما يحتاجون إلى معلومات اكثر دقة لتيسير قدرتهم على البحث والوصول إلى مناطق الجذب المحلية والأعمال التجارية، لا سيما مع ما يشهده العالم اليوم من قيام السياح بالزيارات الافتراضية لوجهاتهم المخطط لها عبر شبكة الإنترنت، حيث إن السهولة لاستكشاف النقاط المثيرة للاهتمام سيكون لها تأثيراً كبيراً على رغبتهم في زيارتها. وهكذا، الفنادق والمطاعم والمواقع الثقافية يمكنها جميعها الاستفادة من العناوين الواضحة.

أما في جوانب التعاملات المالية، فإن وجود بيانات أسماء الأماكن ضمن سجلات العملاء يعد ضرورة وشرطاً أساسياً للتعاملات المصرفية وفتح الحسابات البنكية.

وفي هذا الإطار فإن إجراءات البنك المركزي السعودي قد ألزمت المصارف على ربط تقديم خدماتهم بالحصول على البيانات التفصيلية للعملاء ومنها البيانات الشخصية وبيانات الاتصال وبيانات العناوين المشتملة على الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية.

كما أن سياسة إتاحة وتمكين القطاع الخاص من الوصول للبيانات المكانية للأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية والعناوين من المصادر الرسمية المنتجة لهذه البيانات عبر سلسلة من الخدمات، أتاح المجال لتحقيق الاستفادة القصوى منها في بناء عمليات تجارية ذات موثوقية عالية.

التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات:

على الرغم من انتشار وسهولة التكنولوجيات المطورة حديثا، فإن أسماء الأماكن والمعالم الحضرية لم يفت أوانها وتجاوزها بعد، الحاجة الفطرية للبنية التحتية الجيدة للبيانات المكانية للأسماء الجغرافية عادة ما يقلل من شأنها في هذا الجانب، وفي الواقع، أن تلك البيانات توفر مكّمل لهذه التكنولوجيات ببناء قاعدة معلومات تخدم بكفاءة في تحديد الأماكن لتقديم الخدمات، بل ومع التنامي العالمي في عمليات التجارة الإلكترونية، فقد تضاعف الاحتياج لوجود أسماء الأماكن بصفتها الرابط الأكثر أهمية بين العمليات الإلكترونية مع البيئة المادية وهو ما يدعم استمرار الحكومات في

ضمان الوصول لأصحاب التعاملات الإلكترونية وتحديد هويات الأفراد وأماكنهم بدقة، وبالتالي تمكين تلك الجهات المعنية بتقديم خدماتها في متابعة القضايا الجنائية أو مكافحة الجرائم ونحوه.

الاستدامة البيئية وإدارة الكوارث والأزمات:

في ظل ما تشهده المناطق الحضرية بالمملكة العربية السعودية من نمواً مستمراً، فإن هذا سيتطلب مضاعفة الجهود في جعل تلك المدن مستدامة بيئياً ومرنة تجاه الكوارث، لا سيما في ظل ان النمو السريع للمدن.

بيانات الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية يمكن أن تدعم تحديد وتقييم المناطق المعرضة للأخطار والموارد الوطنية، عبر تعريف وتأكيد للأماكن من حيث المناطق المعرضة للخطر والسكان.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود البيانات المكانية الصحيحة المشتملة على أسماء الأماكن تؤمن نظاماً: لطرق واضحة، شوارع مسماة، ومنازل محددة أماكنها، وبذلك تساعد على إنشاء إستراتيجيات عملية لتوصيل السلع والخدمات عندما تضرب الكوارث الطبيعية أو تتفشى الأمراض.

ولضمان أن تكون المدن مستدامة ومرنة، من المهم القيام بتطوير البنية التحتية المتكاملة، بدءاً بإجراء حصر للموارد في المملكة. هذا يتضمن جردا للمتنزهات والمحميات الطبيعية وغيرها من الأراضي الضعيفة أو غير صالحة للبناء/الفارغة بحيث يمكن الحفاظ على التوازن بين المساحات الحضرية والممرات الخضراء. ومع ذلك، من الصعب إنشاء قاعدة المعلومات هذه للأراضي غير الموثقة أو يتعذر الوصول إليها. معلومات الأسماء الجغرافية يمكنها دعم تقييم الموارد بتحديد ورسم خرائط التنظيم المنهجي لامتداد المدينة تيسيراً للمناطق الحضرية وتخطيط الموارد.

كما أن إنشاء قاعدة بيانات مكانية متكاملة ومشتملة على الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية ونقاط الاهتمام والطرق وغيره، أدى إلى الإسهام في رفع كفاءة التنقل والوصول بين المواقع والأماكن بشكل كبير أدى إلى خفض التكاليف البيئية والصحية والحد من الانبعاثات الناتجة عن زيادة الرحلات غير المحددة الأهداف عبر وسائل المواصلات المختلفة.

وتساهم قاعدة بيانات أسماء الأماكن والأسماء الجغرافية في وصول الجهات المعنية بالخدمات الصحية من تحديد مواقع الأحداث بفعالية، والوصول منها إلى مواقع المرضى بشكل عام وانتشار الأمراض المعدية على وجه الخصوص، الأمر الذي أدى لوصول متخذي القرار في هذا المجال من الوصول إلى نتائج وقرارات أسهمت بشكل استثنائي في تحسين مستوى الوقاية والصحة العامة، وبصفة عامة إن تحديد المواقع وتعريفها بما يشملها من أسماء، له بالغ الأهمية في تحسين مستوى الاستجابة لخدمات الطوارئ.

بصفة عامة فإن وجود الأسماء الجغرافية وأسماء المعالم الحضرية في المدن لها أهمية أبعد من الحفاظ عليها كتاريخ وتراث وآليات للاستدلال، بل باتت قواعد البيانات المكانية لهذه المسميات تشكل بنية تحتية كامنة يمكن ان يبنى عليها العديد من الخدمات الأخرى، وهي بالإضافة لكونها جزء من هوية الأشخاص، فهي تساهم توصيل الناس ببعضهم البعض، وتوصيلهم أيضا إلى خدمات القطاع الحكومي والقطاع الخاص لا سيما في ظل ما يشهده العالم اليوم من حراك في مجال خدمات الحكومة الرقمية وتوسعاً غير مسبوق للتجارة الإلكترونية.

أنظمة وتشريعات التسمية في المناطق الحضرية بالمملكة العربية السعودية:

في إطار المضي قدماً لتحقيق الأهداف والغايات من الأسماء الجغرافية بشكل عام وأسماء المعالم الحضرية على وجه الخصوص، فقد حرصت حكومة المملكة العربية السعودية ومنذ وقت مبكر على تكليف الجهات الحكومية بالعمل على تسمية الشوارع والميادين والأحياء والساحات والحدائق وبقية المعالم الحضرية، وذلك ضمن نظام الطرق والمباني المقر من مجلس الوزراء في العام 1360 هـ الموافق 1941 م.

وحيث إن مواد هذه النظام كانت عامة ولم تتضمن على الأحكام العامة لاختيار الأسماء وطريقة وآلية التسمية، فقد صدر بقرار مجلس الوزراء في العام 1406 هـ الموافق 1986 م، قواعد تسمية الشوارع والميادين وترقيم العقارات والذي تضمن على المزيد من التفاصيل حول آليات التسمية بالمناطق الحضرية، وكانت أبرز ملامح هذه القواعد هو تشكيل لجان محلية في كل مدينة من الأدباء والمؤرخين بالإضافة للمسؤولين من الجهات التنفيذية، لتقوم هذه اللجان بمهام ترشيح الأسماء بالمناطق الحضرية، والتي ستمثل فيما بعد احد العناصر المهمة لهوية المدينة.

وامتداداً لذلك، تتبنى رؤية السعودية 2030 بأن تكون المملكة نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على مستوى كافة الأصعدة، وشملت في أهدافها الرئيسية، الارتقاء بجودة المدن السعودية وتحسين المشهد الحضري فيها، ومنه فقد تم استكمال منظومة التشريعات لتسمية المعالم الحضرية بالمدن عبر إصدار اللوائح التنظيمية اللازمة وإطار الحوكمة وأدلة الإجراءات، والتي شملت أدق التفاصيل التي تدعم الجهات التنفيذية ومنها وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في مختلف أنشطتها المرتبطة بهذا المجال، إذ تحدد هذه اللوائح المهام والمسؤوليات بين الجهات ، بالإضافة للمعايير التي يتم ترشيح الأسماء المقترحة تسمية المعالم الحضرية بها، ومن ذلك فإن هذه اللوائح قد أكدت على أهمية استخدام الأسماء الجغرافية المحيطة بالمعالم الحضرية مما يساهم في توثيقها، كما فقد شملت أهداف رؤية المملكة 2030 وضمن برنامجها المرتبط بجودة الحياة، وضع الخطط اللازمة الخاصة بأعمال التسمية، وشملت هذه الخطط على المبادرات والمشاريع والمستهدفات ومؤشرات الأداء، وتوفير الخدمات والمنتجات الرقمية والمكانية المرتبطة بمنظومة تلك المسميات.

تفعيل أسماء الأماكن في الخدمات الجيومكانية الرقمية:

عبر منصة الخرائط الحضرية (U Maps).

حيث ان أسماء الأماكن بما تشمله من أسماء جغرافية وأسماء أخرى لمعالم حضرية للشوارع والأحياء والحدائق والميادين والساحات ونحوه، باتت مطلباً يتخطى حدود الدول بشكل متزايد، بخاصة مع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية والتواصل الاجتماعي على المستوى العالمي، وبالتالي فإنه من المهم ان يكون لجميع الأفراد والجهات مدخلا لقواعد بيانات الأسماء الجغرافية حتى يستطيعوا الحصول على جميع المنافع الاجتماعية والاقتصادية منها.

من هذا المنطلق، ولإنشاء قاعدة بيانات تفاعلية لأسماء المعالم الحضرية، وإتاحتها للمستخدمين، فقد عملت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بالمملكة العربية السعودية على توفير العديد من الخدمات والمنتجات الرقمية الجيومكانية في هذا المجال، وذلك ابتداءً من إنشاء البنية التحتية

الجيومكانية في المنظومة البلدية لمنصة الخرائط الحضرية U Maps والتي تضمنت على جميع الطبقات الخاصة بهذه المسميات، ومنها طبقة أسماء الشوارع، أسماء الأحياء، طبقة أسماء الميادين والساحات، والحدائق والمراكز الحضرية، والتي يتم جمعها وحصرها عبر الربط الآلي واللحظي مع كافة البلدية بمختلف مناطق ومدن المملكة، وقد تم بناء هذه البنية وفق معايير ومواصفات فنية موحدة على مستوى القطاع البلدي، مما سهل سير عملية تدفق البيانات منها ونشر وإتاحة بيانات المسميات للشركاء عبر الخدمات والمنتجات.

هذا بالإضافة إلى شمولية المنصة على طبقات الأسماء الجغرافية التي تشرف عليها اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية بالمملكة العربية السعودية، وتستضيفها الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، حيث يتم الحصول عليها عبر الربط المباشر مع المنصة الجيومكانية الوطنية التي تشرف عليها هيئة المساحة والمعلومات الجيومكانية بالمملكة العربية السعودية، علما أنه يتم في الوقت ذاته "من خلال هذا الربط"، بالتغذية اللحظية المباشرة لأسماء المعالم المكانية على المنصة الجيومكانية الوطنية، مما يتيح انتشاراً واستخداماً أوسع للأسماء.

بهدف نشر تلك الأسماء، فقد قامت الوزارة بإنشاء بوابة الخرائط الحضرية U Maps على الإنترنت، والتي تستعرض ضمن طبقاتها المكانية الأسماء الحضرية، وهي متاحة لجميع مستخدمي الإنترنت بشكل عام.

وفي سبيل إتاحة أسماء المعالم الحضرية للجهات وقطاع الأعمال فقد قامت الوزارة بتوفير منتجات للحصول على هذه الطبقات، حيث تركز هذه المنتجات على تلبية احتياجات منتجي ومطوري تطبيقات الملاحة والخرائط الرقمية.

كما تم تطوير خدمات واجهة تطوير التطبيقات لطبقات أسماء المعالم الحضرية U Maps API، والتي تمكن الجهات وقطاعات الأعمال من ربط منصاتهم الرقمية وتطبيقاتهم بشكل مباشر مع قواعد البيانات الرئيسية لهذه الأسماء، ومما يضمن لهم الحصول على تحديثاتها بشكل لحظي.

وبالتالي فقد مكنت هذه المنتجات من الاستخدام التفاعلي لهذه البيانات وتضمينها ضمن ملايين السجلات سواء على مستوى القطاع البلدي (سجلات الرخص التجارية والإنشائية، سجلات العمليات التشغيلية للصيانة والنظافة، سجلات عقود الإيجار – عبر المنصة الوطنية للإيجار، إجراءات القرارات المساحة والتوثيق العقاري لتسجيل العقارات أو غيرها من الإجراءات)، كما شمل ذلك أيضاً مختلف السجلات من الجهات الحكومية الأخرى، ومنها (سجلات أنظمة الأحوال المدنية، السجلات التجارية، السجلات المالية، سجلات التأمين، سجلات عمليات الخدمات اللوجستية وخدمات التوصيل ... وغيره) هذا بالإضافة لعمليات التجارة الإلكترونية التي تتم عبر المتاجر الإلكترونية سواء كان ذلك للمتاجر داخل المملكة او خارجها.

الخاتمة:

إن أسماء المعالم الحضرية باتت تمثل أهمية بالغة في تشكيل هوية المدن، ولا شك بأنه ومع توسع السكان في المدن فقد بات استخدام تلك المسميات وتوثيقها يعد من أسس الحياة اليومية للسكان، ومع توسع استخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، فإنا نؤكد على أهمية قواعد البيانات المكانية لأسماء الأماكن، بالإضافة لطبقات الأسماء الجغرافية بطبيعة الحال، وتنوه انه لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك المسميات فيتم ذلك عبر نشرها وإتاحتها للمستخدمين على نطاق واسع من الخدمات الإلكترونية وتوثيقها ضمن سجلات عمليات هذه الخدمات، وبالتالي فإن بناء الخدمات والمنتجات الرقمية لأسماء المعالم الحضرية يمثل أهمية لا تقل عن أهمية اطلاق اسماً للمعلم نفسه أو تركيب لوحات الأسماء على هذه المعالم.